دور العدالة الانتقالية في تعزيز الوحدة الوطنية : العراق انموذجاً[∇]

The Role of Transitional Justice in Promoting National Unity: Iraq as a Case Study

أ.د ابتسام محمد العامري(*) Ibtisam Mohammed Al-Amiry

الملخص:

ان الاخذ بمبادئ العدالة الانتقالية عادة ما يعقب انتهاء الصراعات المسلحة وانهيار نظم الحكم الاستبدادية ، حيث تقوم هذه العدالة بتوثيق الانتهاكات التي ترتكب بحق المواطنين ومحاكمة المسؤولين عنها وتطهير المؤسسات منهم وانصاف المتضررين وتعويضهم عبر آليات مختلفة ومحاولة دمجهم في المجتمع عبر برامج متنوعة .

ان اعتماد العدالة الانتقالية بوصفها احد طرق الانتقال للديمقراطية والتحول السياسي يفرض علاقة جديدة بين الحاكم والمحكوم تقوم على احترام حقوق الانسان وحرياته، وارساء قواعد تمنع انتهاك هذه الحقوق تحت ظرف او مسمى للوصول الى اقامة العدالة وتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار المجتمعي والسياسي وتعزيز الوحدة الوطنية .

الكلمات المفتاحية : العدالة الانتقالية ، الوحدة الوطنية ، العراق ، المصالحة الوطنية .

Abstract :

The adoption of the principles of transitional justice usually follows the end of armed conflicts and the collapse of authoritarian regimes, where this justice documents violations committed against citizens, prosecutes those responsible, cleanses institutions of them, redress the affected and compensates them through various mechanisms and tries to integrate them into society through various programs. The adoption of transitional justice as one of the ways of transition to democracy and political transformation imposes a new relationship between the ruler and the governed based on respect for human rights and freedoms, and the

∇ تاريخ التقديم : 2024/1/12 تاريخ القبول: 2024/2/8 تاريخ النشر: 2024/3/31

(*) جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية Ibtisam.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

establishment of rules that prevent the violation of these rights under a circumstance or name to reach the establishment of justice, achieve national reconciliation, societal and political stability and strengthen national unity.

Keywords: transitional justice, national unity, Iraq, national reconciliation.

المقدمة :

تعد العدالة الانتقالية عملية سياسية مجتمعية الغاية منها الانتقال من نظام دكتاتوري الى نظام يراد له ان يكون ديمقراطيا يعتمد على مواجهة ارث من انتهاكات حقوق الانسان ومحاسبة مرتكبي الجرائم وانصاف ضحايا هذه الانتهاكات اعتمادا على استراتيجيات وآليات من شأنها ضمان العدالة الجنائية والاجتماعية والاقتصادية واصلاح الضرر المؤسسي والمجتمعي ، فضلا عن الاصلاح السياسي والانتقال السلمي للسلطة وضمان الحقوق والحريات العامة والاهم من ذلك كله تعزيز المصالحة الوطنية التي تعد شكلا من اشكال العدالة الانتقالية الغرض منها احداث توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الاطراف المتخاصمة او المتحاربة والاتفاق على خطة شمولية ومتكاملة تسترشد بالمبادئ الاساسية المستخلصة من تجارب الدول الاخرى في فض النزاعات بالطرق السلمية او ابتكار طرق محلية جديدة لحل النزاعات تتوافق مع طبيعة المجتمع القائم او تفعيل طرق محلية قديمة ومنحها الدعم الكافي لتؤدي دورها في هذا المجال ، فضلا عن بناء المجتمعات في الدول التي شهدت تغييرات سياسية واجتماعية على وفق اسس قانونية وسياسية مبنية على ابرام عقد اجتماعي تعايشي جديد يحفظ لجميع المكونات في هذه الدول حقوقها ومصالحها في اطار الوطن الواحد، وينص ان يقوم هذا العقد على مبادئ قانونية عصرية تقرها الجماعة الوطنية وينص عليها الدستور على اعتبار ان الحريات المدنية تتحقق بالدخول في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره، والتي من شأنها ان تعزز الوحدة الوطنية وتقوي التلاحم المجتمعي وتساهم في عملية الاستقرار السياسي والمجتمعي في البلاد على المدى الطويل.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في الدور الذي ادته العدالة الانتقالية في المحافظة من عدمها على نسيج المجتمعات وبناء السلام المستدام فيها بعد فترة من ممارسة القمع او انتهاء النزاعات المسلحة .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مشكلة البحث: تقوم هذه الاشكالية بناء على تساؤل مفاده: هل سيمهد نجاح الدول والمجتمعات في التعامل مع تجاوزات الماضي وانصاف الضحايا الطريق لتعزيز التماسك المجتمعي وتحقيق المصالحة ام العكس صحيح ، وهذا يدفعنا نحو طرح بعض التساؤلات المهمة وهي :

1- هل سيضمن تطبيق اجراءات العدالة الانتقالية منع تكرار الانتهاكات مرة اخرى .

2- هل ستساهم معالجة المظالم والانقسامات المجتمعية الناتجة عن العنف الى تعزيز التعايش السلمي والوحدة الوطنية .

3- هل حققت تدابير العدالة الانتقالية في العراق اهدافها في تعزيز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان .

فرضية البحث : تقوم فرضية هذا البحث على حقيقة ان الاجراءات التي تعتمدها الدول ومنها العراق لتحقيق العدالة الانتقالية لا تستوجب السير بمجرياتها بقدر ما تستوجب مصداقية تنفيذها ، وكفاءة القائمين عليها وخبرتهم الكبيرة ، وايمانهم بمبادئها وترسيخهم لوجودها كونها الخطوة الاهم في الانتقال الى مجتمع اكثر ديمقراطية وحرية .

الاطار المنهجي للبحث : تم اعتماد منهج التحليل النظمي والمنهج الوصفي التحليلي في معالجة موضوع ماهية العدالة الانتقالية والوحدة الوطنية وودورها وتأثيراتها بصورة عامة والعراق بصورة خاصة .

اولا : مفهوم العدالة الانتقالية والوحدة الوطنية والتطور التاريخي لظهور العدالة الانتقالية .

1- تعريف العدالة الانتقالية والوحدة الوطنية .

تعرف العدالة الانتقالية بأنها " مجموعة من الخطوات الاجرائية والاليات التي تتبعها الدول التي خرجت لتوها من الاستبداد من اجل مواجهة ارث ثقيل من الجرائم والانتهاكات الاخلاقية والحقوقية لمحاسبة الظالمين ورد الاعتبار للمظلومين ومنع عودة الظلم مرة اخرى"[1].

[1]) د. هاشم صالح ، لا مصالحة قبل المصارحة ، في : مجموعة مؤلفين ، ملف الصفح والعدالة ، مجلة يتفكرون ، العدد الثاني ، الرباط ، 2014 ، ص 55 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اتخذت العدالة صفتها الانتقالية لوصف المرحلة الزمنية وليس لوصف العدالة نفسها التي تعد قيمة انسانية كونية .

وتتميز العدالة الانتقالية عن العدالة الكلاسيكية اي عدالة المحاكم بلجوءها الى مقاربة سياسية اذ تتم في لحظة تاريخية لم يسقط فيها النظام السابق تماما ولم تنتصر فيها قوى التغيير كليا فيلجأ الاطراف الى حل وسط يقوم على حقيقة انه يصعب محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي لاسيما الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الانسان خاصة اذا كانوا يمسكون بجزء من السلطة ، لذا من الضروري تسهيل الانتقال نحو الديمقراطية بمنح هؤلاء المسؤولين فرصة بعدم ملاحقتهم قضائيا لانهم لايزالون يمسكون بقدر مهم من السلطة وبامكانهم عرقلة التحول لو لم تقدم لهم ضمانات بعد المتابعة والزج بهم في السجون[1] .

تتضمن العدالة الانتقالية نظريا محاولات لمعالجة الانقسامات في المجتمعات والناتجة عن العنف وانتهاك حقوق الانسان ، وتأسيس لحكم القانون ، واصلاح المؤسسات ، وتعزيز التعايش والسلم المستدام ، وهذه الامور ليست سهلة ومايزيدها تعقيدا ان العدالة الانتقالية تتضمن مفهومي العدالة والمصالحة وهي مفاهيم تبدو متناقضة مع بعضها البعض لكنها تشترك بهدف واحد هو انهاء العنف والدمار[2] .

عادة ما يتم اللجوء الى العدالة الانتقالية بعد عملية التحول من الحرب الى السلم او من الحكم السلطوي الى نقيضه الديمقراطي ، وتنصب اهتمامات هذه العدالة على الماضي للتحقيق في الانتهاكات المرتكبة في مدة محددة من الزمن وعدم الافلات من العقاب من قبل هيئة الحقيقة والمصالحة والتي تقدم تقريرا يتضمن استنتاجات وتوصيات بعد الانتهاء من عملها لأثبات الحقائق بشأن الماضي وعلى محاسبة مرتكبي الانتهاكات ، ويتمحور عمل هذه الهيئات و اللجان حول أختفاء اشخاص والتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان وتوثيقها ومعرفة الحقيقة وصولا الى المصالحة الوطنية والاعتذار من الضحايا وطي صفحة الماضي .

[1]) رضوان زيادة ، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي ، دمشق ، مركز دمشق للدراسات ، بلا تاريخ ، ص 8 .

[2]) صنم نراقي اندرليني ، صانعات السلام .. ما اهمية ما يفعلن ، ترجمة غسان مكارم ، المراجعة اللغوية حسن الخاقاني ، اصدار جمعية الامل العراقية ، بغداد ، 2020 ، ص ص 193-194 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ان هناك اسبابا تدعو الى اعتماد العدالة الانتقالية ابرزها: عدم قدرة القضاء الوطني على الفصل في القضايا التي تثيرها المرحلة الانتقالية ، وتأمين منبر عام للضحايا من خلال العدالة الانتقالية ، ووضع حد فاصل بين مرحلتين وخاصة القصور عن بناء مذهب متكامل في جبر الضرر[1] .

ان المصالحة لا تكون بأدارة الظهر لمرحلة دموية طويلة بل تنقية الذاكرة من خلال مواجهة هذه المرحلة بوعي ونضج خاصة وان الذاكرة تحمل ذكريات اليمة ممكن ان تستفيق بشكل عنيف عند ادنى ازمة[2].

اما الوحدة الوطنية فيقصد بها في احد جوانبها على انها صهر العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية هي الامة ، ومن ثم تنظيمها في نظام سياسي معين او احتواءها في هيئات او مؤسسات مختلفة، وفي جانب اخر هي تنظيم العناصر السكانية اجتماعيا وتقديمها الى المنظومة الدولية في هيئة دولة مستقلة ذات مصالح وطنية متميزة عن الدول الاخرى .

وتمثل الوحدة الوطنية اشكالية لمعظم النظم السياسية والمجتمعات التي ظهرت كدول قبل تتحول الى امم او مجتمعات سياسية متجانسة ، فالكيان السياسي الذي وجدت فيه هذه الانظمة والمجتمعات بعد الاستقلال كان في غالب الاحيان خاصة في الدول النامية هو ذلك الكيان الذي رسمته المصالح والسياسات الاستعمارية ، لذا اضطرت هذه المجتمعات ان تعيش حياتها في ظل هذا الكيان حتى لو كان ضعيفا او غير مقتنعة به ، من هنا سعت الانظمة السياسية في اطار عملية بناء وحدتها الوطنية الى تحقيق الاندماج والتلاحم بين عناصر الامة المختلفة ضمن اطر قانونية – سياسية من خلال مزج الجماعات المختلفة والمتميزة عن بعضها البعض في نطاق سياسي واحد تديره سلطة مركزية واحدة تعتمد قوانين تطبق على الجميع وتشمل كل ارجاء البلاد. تمثل اشكالية الوحدة الوطنية انعكاس لأشكاليتي الهوية والاندماج بما تتضمنه كل منهما من اشكاليات او عناصر فرعية ، بمعنى اخر ان رصانة الوحدة الوطنية تتوقف على

---

1) طوني عطاالله ، التجربة العالمية في العدالة الانتقالية : بناء الذاكرة في لبنان وعدالة دون حقد وانتقام ، في (مجموعة مؤلفين) ، ممارسة الوحدة في التنوع : حالات ونماذج تطبيقية في التواصل والعيش معا ، وقائع المحاضرات المهنية في اطار الماستر في العلاقات الاسلامية والمسيحية 2010–2013، جامعة القديس يوسف – بيروت ، كلية العلوم الدينية، معهد الدراسات الاسلامية والمسيحية بالتعاون مع مؤسسة جورج ن.افرام ، سلسلة دراسات ووثائق اسلامية مسيحية رقم 15 ، بيروت 2014، ، ص ص 75–77.

2) يوسف ابو انطوان ، خبرة كاهن في بلدات مختلطة خلال الحروب في لبنان ، في : مجموعة مؤلفين ، ممارسة الوحدة في التنوع ، مصدر سبق ذكره ، ص 234 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

هاتين الاشكاليتين ، وبما انها اي الوحدة الوطنية تمثل الركيزة الاساسية للأستقرار السياسي فأن تعزيز الهوية والاندماج تمثلان مقومان اساسيان من مقومات الاستقرار السياسي [1] .

ولا تختلف الوحدة الوطنية عن اهداف العدالة الانتقالية بل انها مكملة لها من حيث [2]:

أ- احترام وحدة البلاد ولغته الرسمية وثقافته الوطنية .

ب- تحقيق التفاعل بكافة جوانبه السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشعب والنظام السياسي .

ج-تحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع المكونات والمواطنين امام القانون .

د- التأكيد على الهوية الوطنية الموحدة للمؤسسة العسكرية بوصفها البوتقة التي تصهر العناصر السكانية المختلفة في البلاد .

يعود تزايد الاهتمام باقرار العدالة في حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بعد انتهاء الصراعات في الدول الى عدة عوامل ابرزها :

أ- تغير طبيعة وسائل الاعلام الاخبارية في انحاء العالم , فعندما تنقل هذه الوسائل الفظائع والجرائم في مكان ما الى كافة انحاء العالم فمن الطبيعي ان ترد حكومة ذلك البلد على هذا الموضوع او الحكومات الاجنبية والهيئات الدولية حيث ستتعرض الى ضغوط كبيرة لاقرار العدالة الناتجة عن هذه الفظائع.

ب- النمو المتزايد في مؤسسات حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية والتي اصبحت تشكل عامل ضغط جديد من اجل مواجهة مسألتي العدالة والمسآءلة والتي جعلت من الصعب على الحكومات تجاهل دورها.

ج- قيام القانون الدولي بحظر اصدار عفو شامل عن جرائم الابادة او الحرب والجرائم ضد الانسانية والتعذيب.

---

1) د. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة : دراسات معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة ،دار مجدلاوي ، عمان ، 2004 ، ص 186 ، وص 188 .

[2]) الوحدة الوطنية : بحث منشور على الموقع الالكتروني
https://b7oth.net/internet-money/?dlm-dp-dl=18771#google_vignette

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

د- تغير طبيعة الحرب التي اصبحت تدور داخل الدول وليس بين الدول منذ نهاية القرن الماضي ومثل هذه الصراعات تولد انتهاكات واسعة لحقوق الانسان مما يحتم الوصول الى شكل من اشكال تطبيق العدالة بين اطراف الصراع لضمان الاستقرار مستقبلا.

ح- ان تزايد حجم الصراعات يترافق معها توسع ملحوظ في استهداف المدنيين كأحد تكتيكات الحرب مما يؤدي الى زيادة الانتهاكات في القانون الدولي الانساني في المعارك وهذا الامر يؤدي الى نتائج مختلفة اما الى زرع الخوف في نفوس السكان واجبارهم على التعاون او تشريدهم او السيطرة على مناطقهم او تعزيز مصالح جماعة عرقية او دينية او سياسية معينة دون غيرها .

تزداد انماط تطبيق العدالة الانتقالية يوما بعد اخر اذ تشكلت العديد من المحاكم الجنائية الدولية ليوغسلافيا وراوند والمحاكم الدولية والوطنية المشكلة لمحاكمة جرائم الحرب واتساع قائمة الدول التي تمارس الولاية القضائية العالمية على الجرائم المرتكبة ضد الانسانية فضلا عن انشاء المحكمة الجنائية الدولية [1].

2- التطور التاريخي لظهور مفهوم العدالة الانتقالية.

تعد العدالة الانتقالية قضية حديثة ارتبطت بالبلدان والامم التي تتطلع الى القطع مع ماضيها الاستبدادي من اجل البناء السليم في ضوء المسار الحقوقي والديمقراطي ، ولم يتبلور هذا المفهوم الا بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945. إذ مر موضوع العدالة الانتقالية بثلاث مراحل تاريخية هي كألاتي :

المرحلة الاولى : مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية بعد محاكمات نورنبرغ في عام 1945 لمحاكمة القادة الالمان على ما ارتكبوه من جرائم اثناء الحرب وعلى مدار اربع سنوات عقدت ثلاث عشر محاكمة في المدينة التي كان ينظم فيها الحزب النازي اجتماعاته وتمحورت هذه المرحلة بشكل عام حول التجريم والمحاكمات الدولية التي ترتبت عليها .

المرحلة الثانية : مرحلة سبعينات القرن الماضي والتي بدأت مع محاكمات حقوق الانسان في اليونان في عام 1974 ومن ثم في الارجنتين وشيلي من خلال لجنتي تقصي الحقائق في الدولة الاولى في العام 1973 وفي الثانية عام 1990 .

1) احمد شوقي بنيوب ، العدالة الانتقالية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 431 ،نوفمبر 2013 ، ص 10 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المرحلة الثالثة : بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الاشتراكية والتي حصل فيها تطور مهم هو انشاء المحاكمات الجنائية باعتبارها جزءا من عملية التسوية السلمية مثل المحكمة الجنائية الخاصة بيوغسلافيا في العام 1993 واخرى خاصة برواند في عام 1994 وعلى اثر ذلك تم اقرار النظام السياسي للمحكمة الجنائية الدولية ثم اتفاقية اروشا المتعلقة ببورندي واتفاقية لينوس ماركوس الخاصة بساحل العاج وفي كل هذه الاتفاقيات يتم الاعتماد على القانون الدولي الخاص بحقوق الانسان وميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية في عام 2004 .[1]

شهدت العديد من الدول المتجهة نحو الديمقراطية مناظرات حول العدالة الانتقالية ورأوا ان النموذج الديمقراطي الليبرالي للعدالة الانتقالية يجب ان يتكوم من ثلاثة عناصر هي كالآتي :

أ- على الدولة الديمقراطية الناشئة الانخراط بعملية تحقيق العدالة الجزائية شريطة ان لا ينقلب القصاص الى عدالة سياسية بحكم القانون .

ب- على الدولة الديمقراطية الناشئة الزام نفسها بجدول عمل مبني على العدالة الترميمية من خلال تطبيق سياسة اعادة تأهيل للضحايا وتعويضهم مهما بلغت التكاليف المادية وانعدمت الجدوى السياسية .

ج- على الدولة الديمقراطية الناشئة تطوير سياسات الشفافية والمكاشفة ، حيث يوفر ذلك للدولة فرص لخلق مجتمع منفتح يتعلم من عثرات الماضي ، ويسهم في كشف الحقيقة وذلك من خلال فضح الاعمال الاجرامية للزعماء السابقين ومعاناة الضحايا .[2]

ثانيا : مرتكزات العدالة الانتقالية والعوامل المساعدة والمعيقة لهما .

1 - مرتكزات العدالة الانتقالية:

تتضمن العدالة الانتقالية ستة مرتكزات هي كالاتي:

أ- لجنة تقصي الحقائق : وهي هيئات مؤقتة غير قضائية مهمتها اجراء تحقيقات في الاسباب الجذرية للنزاعات او القمع او انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبما انها تهدف الى كشف حقيقة

[1]) رضولن زيادة ، مصدر سبق ذكره ، ص 3 .

2) نويل كالهون ، معضلات العدالة الانتقالية في التحول من دول شمولية الى دول ديمقراطية ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، 2014 ، ص ص 84-85 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الاهداف الماضية فانها ولايتها تتمثل في دراسة اسباب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان ونتائجها وطبيعتها.

ب- الاجراءات القضائية وشبه القضائية (الدعاوي الجنائية) : وتتضمن اجراء تحقيقات قضائية مع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان ومحاسبتهم وذلك طبقا لمقتضيات القانون الدولي والالتزامات التي اخذتها كل دولة على عاتقها من خلال انضمامها الى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات التي صادقت عليها الا ان التجارب الدولية توضح ان هذا الالزام يبقى معتمدا على توافر الارادة السياسية والاوليات المحددة في سياق البناء الديمقراطي ومدى توفر المؤهلات اللازمة لاضطلاع القضاء بدوره كاملا وبتجرد.

ج- جبر الضرر: وهي مبادرات تدعمها الدولة لتعويض الضحايا ماديا ومعنويا ورد الاعتبار لهم ويأخذ جبر الضرر عدة ابعاد هي [1]:

1- جبر الضرر الفردي الذي يتوجه الى الضحايا واسرهم ويشمل التعويض والعلاج واعادة الادماج والرعاية الصحية .

2- جبر الضرر الجماعي الذي يختص بجماعات ومناطق قد تكون عاشت اوضاعا خاصة من حيث سياسات القمع او الابادة او التهميش الشامل جراء مواقف سياسية او مساندة طرف سياسي واخيرا جبر الضرر القائم على النوع ويهدف الى معالجة الوضعية الخاصة للنساء ضحايا الانتهاكات .

د- الاصلاح المؤسساتي : وهو احد المداخل الرئيسة لضمان عدم تكرار ماجرى من الانتهاكات وتوفير الضمانات الدستورية والقانونية للحماية من ذلك ، ويشمل هذا الاصلاح مجالات عده ابرزها الاصلاح الدستوري ومراجعة القوانين وضمان استقلال القضاء والنهوض به واخضاع مؤسسات الامن للرقابة وتدريب موظفي الدولة العاملين في القضاء والامن والجيش والاعلام ، وعادة مايتم تحديد اولويات الاصلاح المؤسساتي من خلال تقرير لجنة الحقيقة الذي يرصد واقع الانتهاكات والمؤسسات المسؤولة عنها بالدرجة الاولى ومواطن الخلل في التشريعات التي سمحت بذلك.

هـ- تخليد ذكرى الضحايا : يتم احياء الذكرى عن طريق اي حدث او واقعة او بناء يستخدم بمثابة آلية للتذكر ويمكن ان يتم احياء الذكرى بشكل رسمي مثل اقامة نصب تذكاري او غير رسمي مثل بناء جدارية

1) حسن العمراني واخرون ، ملف الصفح والمصالحة ، مؤسسة مؤمنون بلا حدود ، 2011 ، ص 37 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

في مجتمع محلي سواء كان رسميا من قبل دولة او تلقائيا من طرف المواطنين ويسعى الناس الى احياء ذكرى احداث الماضي لأسباب عديدة منها الرغبة في استحضار ذكرى الضحايا او التعرف عليهم او تعريف الناس بماضيهم او زيادة وعي المجتمع او تشجيع تبني الاحتفال بالذكرى.

ز- المصالحة : تعد المصالحة اهم اهداف العدالة الانتقالية وغايتها النهائية اذ تبتغي العدالة الانتقالية الوصول بالمجتمع الى السلام الاجتماعي ولايمكن تحقيق ذلك الا بتقصي جذور الخلاف والانقسام العميقة بمختلف اسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتجاوز اسباب الخلاف والكراهية بصورة تسهم في الانتقال المتدرج الى الديمقراطية على اسس متينة ولا يمكن تحقيق ذلك بدون محاسبة حقيقية للجناة وتطهير مؤسسات الدولة من المفسدين والمجرمين وكشف ما حدث من انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وارضاء للضحايا لذا لا يمكن بلوغ المصالحة الا بعد وقف العنف واقرار العدالة. ان آليات بناء المصالحة لها مداخل كثيرة منها السياسي والقانوني واحداث آليات للحوار وبناء ارضية مشتركة بين الفرقاء وارساء مرتكزات مشروع مجتمعي يستوجب الدفاع عنه من قبل المجتمع [1].

2- العوامل المساعدة والمعيقة لنجاح العدالة الانتقالية : ويمكن تقسيمها الى قسمين هما:

أ- العوامل المساعدة وتتضمن:

1- وجود نظام سياسي واجتماعي مستقر من جهة شعور الفرد بقوة الدولة وشعور السلطة الحاكمة بخضوع الفرد.

2- وجود نظام قضائي صلب ومحل ثقة الجميع.

3- ضرورة وجود جهاز اداري قادر على القيام بمسار العدالة.

ب - العوامل المعيقة وتتضمن :

[1]) بن النصيب عبد الرحمن ، العدالة التصالحية البديل للعدالة الجنائية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2013 ، ص 84 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

1- غياب الارادة السياسية : فعدم وجود ارادة تعتزم محاكمة ومحاسبة مرتكبي الجرائم امراً لاطائل منه لذا على الحكومة اتخاذ خطوات عدة اهمها عدم تسييس المحاكمات وافتراض البراءة قبل المحاكمة لضمان عدم نزاهة المحاكمة.

2- عدم صياغة استراتيجية واضحة تتعلق بتخبطها في صياغة القرارات وعدم قدرتها على رسم طريق واضح للانتقال بالبلاد الى وضع افضل .

3- عدم وجود نهج تقني ملائم لفهم جرائم النظام ، اي اختلاف تقنيات التحقيق في جرائم النظام عن التقنيات المتعلقة بالجرائم العادية.

4- عدم احترام احتياجات وحقوق الضحايا [1].

ثالثا : العدالة الانتقالية في العراق وتأثيرها على الوحدة الوطنية .

1- مؤسسات العدالة الانتقالية في العراق :

تشكلت في العراق بعد عام 2003 العديد من المؤسسات في مجال العدالة الانتقالية منها :

أ- مؤسسة الشهداء: التي تأسست بموجب المادة (104) من الدستور العراقي وهي ترتبط بمجلس الوزراء وينظم عملها واختصاصاتها بقانون الذي تمت المصادقة عليه بالرقم (6) لعام 2006 في الجمعية الوطنية بالاكثرية .

ب - مؤسسة السجناء السياسيين : تتشكل هذه المؤسسة من لجنة خاصة برئاسة قاضي يرشحه المجلس الاعلى للقضاء ومجلس لرعاية السجناء السياسيين ، ويتم تعيين اعضاءها الثلاثة عشر من قبل رئيس الوزراء ، والمؤسسة ذات شخصية معنوية مستقلة وتمتلك ميزانية استثمارية واعتيادية ، وترتبط هذه المؤسسة بمجلس الوزراء وتسعى لأقرار جملة من الاهداف منها : معالجة وضع السجناء والمعتقلين السياسيين وتعويضهم ماديا ومعنويا ، وتوفير الرعاية الصحية لهم وفرص العمل والدراسة والتسهيلات والمساعدات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية .

[1]) بن النصيب عبد الرحمن ، مصدر سبق ذكره، ص 84 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج – المحكمة الجنائية العليا : تشكلت هذه المحكمة التي تعد هيئة قضائية مستقلة بموجب القانون رقم (1) لعام 2003 الصادر من مجلس الحكم العراقي والمفوض بموجب الامر (48) الصادر من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة ، وقد الغي هذا القانون ليحل محله القانون رقم (10) لعام 2005 ليتغير اسم المحكمة الى هذا الاسم بعد ان كانت تسمى المحكمة الجنائية الخاصة .

ويتركز دور المحكمة في محاكمة المتهمين ومرتكبي جرائم الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب ، فضلا عن جرائم هدر الثروات الوطنية خلال المدة ما بين (1968–2003) ، وهذه المحكمة مستقلة من حيث الموازنة والارتباط عن محاكم مجلس القضاء، فضلا عن كونها تعد هيئة قضائية متكاملة من ناحية التحقيق والمحاكمات والتمييز على الرغم من ان بعض القضاء والمدعين العامين كانوا قضاة في مجلس القضاء الاعلى .

د – هيئة حل نزاعات الملكية العقارية : تشكلت هذه الهيئة استنادا الى مذكرة سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (8) لعام 2004 لمعالجة حالات التجاوز على عقارات المواطنين واستملاكها بطرق غير قانونية ولاسباب عرقية او طائفية او سياسية للمدة ما بين (1968–2003) وهي تعمل وفقا للمادة (136) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 ، وعلى الرغم من ارتباطها بمجلس النواب وامكانية حلها من قبله بأغلبية ثلثي اصوات اعضاءه الا انها تعد هيئة مستقلة تعمل بالتنسيق مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية وفقا للقانون ، وقد تم تعديل التشريع الذي تعمل هذه الهيئة بموجبه فصدر القانون رقم (2) لسنة 2006 والذي ما لبث ان تم الغاءه بعد صدور القانون رقم (13) لعام 2010 والذي هدف الى وضع حلول عملية ومقبولة لمعالجة احوال جميع المواطنين ، وللهيئة 30 فرعا و48 لجنة قضائية و3 هيئات تمييزية تتوزع على كافة محافظات العراق من ضمنها اقليم كردستان [1].

هـ– الهيئة الوطنية للمسآلة والعدالة :

تأسست بموجب القانون رقم (10) لعام 2008 ، لتحل بتسميتها الجديدة محل الهيئة الوطنية العليا لأجتثاث البعث مع التمتع بكافة صلاحياتها الدستورية وشخصيتها المعنوية وهي ترتبط بمجلس النواب وتنسق اعمالها

[1]) للمزيد من التفاصيل حول هيكلية وعمل واهداف هذه الهيئات ، ينظر : د.سعد فتح الله ، العدالة الانتقالية في العراق "حين يتحول المجرم الى ضحية" ، في : د. كرم خميس (محررا) ، العدالة الانتقالية في السياقات العربية ، المنظمة العربية لحقوق الانسان ، 2014 ، ص ص 131–133 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مع السلطة القضائية والاجهزة التنفيذية رغم تمتعها بالاستقلالية ماديا واداريا ، وتتمحور اهداف هذه الهيئة في منع عودة حزب البعث فكرا وادارة وسياسة وممارسة ، وتطهير المؤسسات الحكومية والمختلطة ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع العراقي من منظومة حزب البعث ، واحالة عناصر حزب البعث والاجهزة القمعية الذين ثبت تورطهم بأفعال اجرامية بحق المواطنين الى المحاكم المختصة ، وتمكين ضحايا جرائم حزب البعث والاجهزة القمعية من المطالبة بالتعويضات عن الاضرار التي لحقت بهم ، والكشف عن الاموال التي استولى عليها اعوان النظام السابق بطرق غير مشروعة داخل العراق وخارجه واعادتها لخزينة الدولة ، واحياء الذاكرة العراقية من خلال توثيق جرائم حزب البعث واجهزته القمعية وتوفير قاعدة بيانات عنها لتحصين الاجيال القادمة من الوقوع في براثن الظلم والاضطهاد .

ز- اللجنة العليا للمصالحة الوطنية : تشكلت هذه اللجنة في منتصف عام 2006 من شخصيات من مختلف مكونات المجتمع العراقي ومن مختلف المؤسسات لغرض متابعة احوال وشؤون اللجان المنحلة والصحوات والمهجرين ، واجراء لقاءات دورية لتطوير تجربة البلاد الديمقراطية ، واعداد خطة لاستيعاب القوى المعارضة في العملية السياسية ، واعتماد الحوار والآليات اللازمة لحل الازمات المستحدثة والطارئة ، وقد سعت اللجنة من خلال تعاونها مع مختلف الرموز الدينية والمنظمات غير الحكومية والعشائر والقضاة والمحاميين ، ومن خلال تنظيمها للعديد من المؤتمرات المحلية في عدة محافظات والدولية في مختلف الدول فضلا عن الزيارات المتعددة لوفود عراقية لدول ذات تجارب ناجحة في المصالحة الوطنية من اجل الوصول الى ايجاد افضل السبل لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق ، لكن ما يؤخذ على هذه اللجنة عدم قدرتها على تحقيق ما سعت اليها من اهداف بسبب عدم استفادتها الكافية من تجارب الدول الاخرى ، وعدم وضعها المعايير والاسس التي تتم على اساسها المصالحة الوطنية ، وعدم تقديم مرتكبي الجرائم الاعتذار لأسر الضحايا [1].

2- آليات العدالة الانتقالية : هناك العديد من الآليات التي تم اعتمادها في العراق بعد عام 2003 ابرزها:

أ - المحكمة الجنائية العليا : تعرضت المحكمة التي نوهنا على آلية انشاءها آنفا لأنتقادات عدة منها عدم شرعيتها كونها شكلت بقرار او توجيه من سلطة الائتلاف المؤقتة ، كما ان تشكيلها كان في وقت الاحتلال اي في بلد فاقد للسيادة ولا يمتلك مؤسسات دستورية بسبب حل قوة الاحتلال لمؤسساته والغاء تشريعاته ،

[1]) للمزيد ينظر ، د.سعد فتح الله ، مصدر سبق ذكره، ص ص 134-139 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وفشل الولايات المتحدة في الحصول على تفويض لتشكيل محكمة جنايات دولية من قبل الامم المتحدة ، واستبعاد المحكمة للعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كان من الممكن مناقشتها واقتصارها على قضايا محددة هي الدجيل والانفال وحلبجة ، وعدم مراعاة المحكمة لأحكام القانون الجنائي العراقي وتغاضيها عن متهمين كثيرين في القضايا نفسها ، ورؤية البعض للمحكمة على كون الهدف من تشكيل الولايات المتحدة لها لم يكن لغرض تحقيق العدالة لضحايا النظام السابق وانما كان لمبررات سياسية بدليل اهمال المحكمة للعديد من انتهاكات النظام السابق مثل دخول القوات العراقية الى الكويت في عام 1990 خشية اثارة مسألة احتلال الولايات المتحدة للعراق . ان نجاح العدالة الانتقالية في العراق يفترض تشكيل محكمة جنائية للتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي في العراق بعد عام 2014 .

ب – لجان الحقيقة : يعد تشكيل هذه اللجان من اهم التدابير المكملة للأجراءات القضائية وليس بديلا عنها ، لكن لم يتم تشكيل هذه اللجان لتأخذ دورها في استكمال اجراءات العدالة الانتقالية [1].

كان يمكن لو شكلت هذه اللجان ان تقوم بدور مهم من خلال تقديمها تقريرا شاملا وواسعا عن انتهاكات حقوق الانسان في العراق في عهد النظام السابق من خلال تحليل كم هائل من الادلة التي جمعتها منظمات وافراد من داخل العراق وخارجه وامكانية استكشافها لدور الاطراف الخارجية الفاعلة في الحيلولة دون ارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان او التمكين من ارتكابها ، فضلا عن تحريها عن مصير مئات الآلاف من العراقيين المفقودين او المختفين او المتوفين المحتملين ، والمساعدة في البحث عن المفقودين والاشراف على استخراج الجثث من المقابر الجماعية سواء بمفردها او بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر [2].

ج – الاصلاح المؤسسي : يعد الاصلاح المؤسسي اهم آليات العدالة الانتقالية والاساس الذي يرتكز عليه التحول الديمقراطي ، اذا تم في هذا المجال صياغة الدستور العراقي لعام 2005 ، واجتثاث البعث وحل الجيش العراقي السابق وبناء جيش جديد بدلا عنه [3].

---

[1]) د.رشيد عمارة ياس وبه ريان ئة حمة دزورهشت ، تقويم آليات العدالة الانتقالية في العراق (دراسة نقدية) ، مجلة الدراسات السياسية والامنية ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، حزيران 2023 ، ص ص 16 –21 .

[2]) اريك ستوفر وآخرون ، العدالة المؤجلة .. المسآلة واعادة البناء الاجتماعي في العراق ، المجلة الدولية للصليب الاحمر ، العدد 869 ، ص 21 .

[3]) د.رشيد عمارة ياس وبه ريان ئة حمة دزورهشت ، المصدر السابق ، ص ص 21–28 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

كان من الممكن اذا ما نفذت عملية التحري عن المسؤولين في العراق لعزل مرتكبي الانتهاكات من السلطة بطريقة عادلة ومنصفة ودقيقة ان تكون جزءا شرعيا من عملية اصلاح مؤسسي اكبر في الفترات الانتقالية، كما يمكنها ان تكون ضامنا لعدم تكرار الانتهاكات التي حدثت في الماضي ومنع مرتكبيها من استعادة نفوذهم وسطوتهم على السكان المتأثرين اثناء عملية اعادة البناء الاجتماعي ، وهذا ما يمكن ملاحظته على عملية اجتثاث البعث التي جرت للمدة ما بين (2003–2007) والتي شابتها العديد من العيوب [1].

د– المصالحة الوطنية : تقود المصالحة الى تحقيق الانسجام والاستقرار للبلاد وتعزيز وحدته الوطنية ، لكن وجهت لهذه المصالحة العديد من الانتقادات ودارت حولها الكثير من الشكوك منها عدم تقديم الحكومة العراقية مسؤولي حزب البعث ممن شملهم الاجتثاث الاعتذار للمواطنين المتضررين من سياسات النظام السابق ، وفشل جهود المصالحة الوطنية في تحقيق مسعاها رغم الجهود والاموال التي بذلت في هذا الجانب بل انها زادت من الانقسام المجتمعي خاصة بعد ظهور تنظيم داعش الارهابي ، حيث استهدفت المصالحة الاحزاب والكتل السياسية المتصارعة لتمكينها من احكام قبضتها على السلطة والانفراد بها .

هـ– جبر الضرر: قامت الحكومة العراقية بتعويض المتضررين عن الضرر الذي الحق بهم مثل السجناء السياسيين وعوائل الشهداء بشتى انواع التعويضات [2] ، ولكن هذا الجبر لم يكن جبرا بمفهوم العدالة الانتقالية رغم انه اتاح للمواطنين المتضررين الحصول على تعويضات مادية صرفة لكنها لم تمكن المجتمع من التعافي والتصالح مع ذاته ، حيث ان التعويضات المالية المنعزلة عن تدابير مرافقة لها قد يسهم في تعزيز التمييز والانقسام الاجتماعي [3].

[1]) تضمنت هذه العيوب عدم وجود سياسية لفحص الموظفين وتقييم مدى ملائمة بعضهم للعمل في الحكومة بناءا على معايير محددة ، وعدم اتباع اجراءات قانونية سليمة عند فصل الموظفين ، وغياب المبادرات لتقديم العدالة الى الضحايا اذ اصبح اجتثاث البعث ذريعة لكل طلبات الضحايا لأحلال العدالة في العراق نظرا لأقتصار المحكمة الجنائية العراقية على محاكمة عدد محدود من مرتكبي الانتهاكات ، للمزيد من التفاصيل ، ينظر : اريك ستوفر وآخرون ، المصدر السابق، ص ص 15–20 .

[2]) د.رشيد عمارة ياس وبه ريان ئة حمة دزورهشت ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 28–30 .

[3]) يوسف وهبة وغيث عقيل (اعدادا) ، نحو عدالة انتقالية انتقالية تصالحية في العراق .. دليل عملي مقترح للمسار المبني على النهج التشاركي ، منشورات جمعية الامل العراقية ، بغداد ، ايلول /سبتمبر 2022 ، ص 50 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ز – احياء الذكرى : ان الخطوات التي اتخذتها السلطة لأحياء الذكرى في العراق لم تكن كافية نظرا للكم الكبير من الانتهاكات التي تعرض لها الشعب العراقي ، وقد اقتصرت هذه الخطوات على بعض المراسيم الشكلية والخطابات المكررة كل عام .

رغم الاهمية التي حظيت بها اجراءات العدالة الانتقالية في العراق بعد عام 2003 غير انها لم تكن موفقة من الناحية العملية وتعرضت للتشويه وسوء الادارة الامر الذي ادى الى نتيجتين سلبيتين هما عدم الاستقرار السياسي ، واستمرار فترة العدالة الانتقالية والتي ساهم سيطرة تنظيم داعش الارهابي في استمرارها ، مما ولد الحاجة الى عدالة انتقالية جديدة لمعالجة الانتهاكات التي حدثت بعد عام 2014 [1].

3– تحديات العدالة الانتقالية : ان الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الانتقالية في العراق واجهت الكثير من التحديات والمصاعب لعل ابرزها هو :

أ – الحجم الكبير من الجرائم المرتكبة من قبل النظام السابق ضد الشعب العراقي حيث استخدم مختلف انواع العنف تجاه التهديدات الفعلية منها والملموسة .

ب – ادت سياسات النظام السابق القمعية الى تمزيق الهوية الوطنية العراقية وخلقت حالة من عدم الثقة في جميع مستويات المجتمع .

ج – على الرغم من الجهود التي بذلتها السلطات الامريكية المحتلة في موضوع المسآلة الا انها افتقرت الى الخبرة اللازمة في التعامل مع المجتمع العراقي لغويا وثقافيا واقليميا الذي كان ينظر للسلطات نظرة عدم قبول لها كونها سلطة غير شرعية .

د – ان عقود من الحكم الاستبدادي افقدت العراق القدرة على وضع قوانين وسياسات وادارتها لاسيما في اطار عملية معقدة تتطلب الكثير من الموارد مثل عملية العدالة الانتقالية في العراق .

هـ – ادت التوترات التي نشبت بين الولايات المتحدة والامم المتحدة حول شرعية الحرب والاحتلال الى تقييد مشاركة الخبراء الاجانب في عملية العدالة الانتقالية [2].

---

[1]) د.رشيد عمارة ياس وبه ريان ئة حمة دزورهشت ، المصدر السابق ، ص ص 30–32 .

[2]) اريك ستوفر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 5–7 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

4- تأثير اجراءات العدالة الانتقالية على الوحدة الوطنية :

ان تطبيق العدالة الانتقالية في مجتمعات ما بعد الصراع والتي تعيش وضعا انتقاليا للتحول من الحكم الاستبدادي الى الديمقراطي يحتاج الى تنمية مجموعة واسعة من الاستراتيجيات المتنوعة لمواجهة ارث انتهاكات حقوق الانسان السابقة وتحليلها من اجل خلق مستقبل اكثر عدالة وديمقراطية ، بحيث تكون هذه الاستراتيجيات آليات جديدة ليس فقط لبناء الدولة وانما لبناء المجتمع وتعزيز هويته السياسية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يسهم بدوره في وترصين وحدته الوطنية [1] .

ان للتأثيرات الايجابية التي تتركها العدالة الانتقالية على الامن المجتمعي واضحة وجلية من حيث قدرتها في المحافظة على الوحدة الوطنية والتماسك الجغرافي الذي يدعم الهوية الوطنية ، ومنع انتهاكات حقوق الانسان وكشف مرتكبيها ومحاكمتهم ، واعادة بناء المؤسسات السياسية والاجتماعية ، وتعزيز الحكم الرشيد الذي يساهم في بناء الهوية الوطنية الواحدة من خلال محاربة الاقصاء والتهميش والتي يمكنها ان تولد حالة من الانفصام ما بين المجتمع والنظام السياسي [2].

ان معالجة آثار الماضي في العراق الناتجة عن الحكم الاستبدادي والنزاعات المسلحة والمجتمعية والارهاب لا يمكن ان تتحقق من خلال المحاكمات وحدها ، اذ لا تتصل هذه الموروثات المؤلمة بعلاقة الجاني بالضحية او بالسلطة والقانون وانما تمتد آثارها وتتشعب بشكل معقد بحيث يؤثر على مستقبل المجتمع ويتركه رهينة نزاعات ظاهرة وخفية يستحيل معالجتها بناءا على مبدأ الجريمة والعقاب ، كما ان تعويض الضحايا وعوائلهم ماديا دون التوسع في تدابير جبر الضرر الاخرى مثل تقديم الدعم النفسي والقانوني وتوفير الفرص التعليمية والاقتصادية المناسبة ، والشروع بعملية تنمية اقتصادية تؤثر بشكل ايجابي على حياة الفئات الاكثر ضعفا في المجتمع وتوفر لهم مستوى لائق من الامن الانساني قد لا يُمكن هذه الفئات من الاندماج في المجتمع بشكل فعال وايجابي ويمكن ان يخلق فيما بعد انقساما اجتماعيا حادا وتنافسا بين فئة مستفيدة من الامتيازات وفئة اخرى غير مستفيدة[3].

---

[1]) صفية ايدري ، العدالة الانتقالية وتعزيز رأس المال الاجتماعي في بيئات مابعد النزاع ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، الجزائر ، المجلد 9 ، العدد 2 ، جويليه 2020 ، ص 347 .

[2]) دندان مريم ، العدالة الانتقالية والامن المجتمعي في مجتمعات مابعد الصراع .. التقاطعات والانعكاسات ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، الجزائر ، المجلد 7 ، العدد 1 ، 2023 ، ص ص 459-460 .

[3]) يوسف وهبة وغيث عقيل (اعدادا) ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات العراقية لتحقيق العدالة الانتقالية في البلاد خاصة من ناحية انشاء المؤسسات التي ساهمت بشكل كبير في عدم تأجيج الصراعات الانتقامية في المجتمع بعد سقوط النظام الا ان التدخل السياسي في عمل هذه المؤسسات جعلها تحيد عن عملها واهدافها تدريجيا، وحولها من مؤسسات تعمل على درء الفجوة بين ابناء المجتمع العراقي واعادة بناءه من جديد على اسس اجتماعية بعيدة عن الصراعات الطائفية والعرقية وزرع فلسفة التسامح والتكامل الاجتماعي بدل فلسفة الانتقام والثأر بهدف تعزيز وحدته الوطنية الى مؤسسات او وسائل يمكن استخدامها للتخلص من غير المرغوب فيهم او ممن لا ينصاعون للأوامر الصادرة من المؤسسات التنفيذية .

ان عدم قدرة مؤسسات العدالة الانتقالية في بناء ثورة ثقافية–اجتماعية في المجتمع العراقي بسبب انهيار الوضع الاقتصادي والانفلات الامني والفساد الاداري قد ترك تأثيراته المباشرة على الاداء الحكومي وعلى اداء هذه المؤسسات التي لم تحظ بدعم السلطة الكامل وادى الى فشلها في تغطية كامل المساحة الاجتماعية في البلاد.

ان تحديد سقف زمني لانتهاء اعمال هذه المؤسسات خاصة الهيئة الوطنية للمسآلة والعدالة يمكن ان يسهم في السير بجدية بمهمة المصالحة الوطنية بين ابناء المجتمع العراقي وطي صفحة الماضي ويعزز مصداقية الحكومة امام الشعب ، وبعكسه اي ترك باب المسآلة القانونية مفتوحا يجعل ابناء المجتمع يشعرون بعدم الامان والاستقرار وشبح التهديد بالمسآلة القانونية او انهاء خدماتهم وفقا لقانون المسآلة والعدالة الذي سيبقى معلقا فوق رؤوسهم بما يخالف المبادئ الاساسية للدستور العراقي النافذ لعام 2005 [1].

اذا ما اردنا منع عودة الحكم الاستبدادي وترصين الوحدة الوطنية في العراق وحماية المجتمع من التمزق فأننا بحاجة الى اتخاذ خطوات عديدة ابرزها :

1– طرح مبادرات للمصارحة الاجتماعية والتي سيكون لها اثر كبير في الانتقال الى مرحلة متقدمة من التفاعل المجتمعي على المستويات المحلية من اجل ان تكون فئات المجتمع اكثر استعدادا للحديث عن قضايا الماضي بشكل مباشر ، وهدم جدران الخوف بينها ، فضلا عن تقليص خطاب الكراهية والعنف حيث ستساعد هذه المبادرات في السماح للمكونات الاجتماعية المختلفة بالتعرف على بعض عن قرب .

[1]) د. سعد فتح الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 144–145 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

2- ضرورة ان تتميز تدابير جبر الضرر للأقليات بما يتناسب وطبيعة الانتهاكات الكبيرة والتي تعرضوا لها بتدابير خاصة بهم لضمان حفاظهم على هويتهم وانتماءهم الوطني في الوقت نفسه [1].

1- توجيه الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للأقليات العرقية والدينية المختلفة في العراق.

2- يعد مشاركة الجماعات الدينية والعرقية امرا مهما وضروريا لبناء الثقة والالتزام بوحدة العراق

3- التوعية بحقوق الانسان لا سيما الحقوق المدنية والسياسية من اجل ضمان فهم السكان لألتزامات الحكومة وحقوق المواطنين وواجباتهم .

4- ضرورة تعديل المناهج الدراسية لتعزيز التفكير النقدي في التاريخ والادب والفن .

5- دعم جهود المجتمعات المحلية لبناء الثقة والوحدة .

6- اصلاح الاجهزة الامنية من شرطة وامن ومخابرات مع ضرورة اشراف سلطات مدنية اعلى منها عليها وتكون مسؤولة عنها وضمان احترامها لسيادة القانون .

7- مراجعة السياسات الخاصة بالاجهزة الامنية ضمانا لأتسامها مع القانون الدولي الانساني والمعايير الدولية لحقوق الانسان وضرورة ادراجها في المناهج التدريبية للعاملين في هذه الاجهزة .

8- ان ارساء العدالة القضائية والامن وسيادة القانون تمثل في حد ذاتها ركائز لأعادة البناء الاجتماعي ، وهذا لا يعني الاقتصار عليها وحدها وانما ينبغي وضع خطة شاملة لأعادة البناء الاجتماعي اعتمادا على احترام رأي كل فئات المجتمع العراقي [2].

الخاتمة والاستنتاج :

ان العدالة الانتقالية ليست وصفة جاهزة للتطبيق في كل زمان ومكان وانما هي نتاج لتجارب دول ومجتمعات اخرى ويمكن لأي دولة الاستفادة من هذه التجارب في سبيل بناء تجربتها الخاصة النابعة من

[1]) يوسف وهبة وغيث عقيل ، مصدر سبق ذكره ، ص 35 ، وص 51 .

[2]) المركز الدولي للعدالة الانتقالية ، اصوات عراقية .. مواقف من العدالة الانتقالية واعادة البناء الاجتماعي ، سلسلة تقارير غير دورية ، جامعة كاليفورنيا – بيركلي ، مايو 2004 ، ص ص 55-57 ، وص ص 60-61 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ظروف مجتمعها وواقعها وخصوصيتها بهدف تطويع الدولة للديمقراطية وضمان استمراريتها وما يتبعها من تعزيز الاستقرار والوحدة الوطنية .

ان الفهم العميق لسياقات العدالة الانتقالية المتعددة وطبيعتها ومتطلباتها والتي تولد من رحم مجتمعها ستساهم بشكل مباشر في معالجة الشروخ المجتمعية التي سببتها سنوات الجرائم وانتهاكات حقوق المواطنين ، وايضا تعمل على استعادة الثقة بين مكونات المجتمع وفئاته من جهة وبمؤسسات النظام الجديد من جهة اخرى .

ولكي يتحقق هذا الامر فأننا بحاجة لعدة خطوات منها : المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية وعوائل الضحايا والنساء في المبادرات المجتمعية التي تكون مهمتها الاساسية اعادة التفكير لبناء قواعد المجتمع على اسس تعاونية تعطي لكل منهم دوره سواء على الصعيد الرسمي او المجتمعي ، وتشجيع الاعلام المحلي لخلق صورة ذهنية ايجابية عن هذه المبادرات وتعظيم اهميتها وابراز دورها في تعزيز التماسك المجتمعي ومواجهة خطاب الكراهية بخطاب معتدل ، واعتماد النظام السياسي نهجا تشاركيا يسمح للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع الاهلي وغيره من فئات المجتمع في عملية تصحيح مسار الدولة والامة من اجل الوصول الى صيغة توافقية تسمح للجميع العيش في بيئة آمنة مستقرة يتمتع فيها الجميع بحقوقه وامتيازاته .

ان العراق ورغم كل الاجراءات التي وضعها موضع التنفيذ من اجل ضمان عدالة انتقالية ناجحة وواقعية للوصول الى تحقيق بناء الدولة وتحقيق الاندماج المجتمعي وتعزيز هويته ووحدته الوطنية الا انه واجه عقبات وصعوبات وقفت حجر عثرة في تحقيق ما يصبو له ويتمنى الوصول اليه وبالتالي قد يعود ارث الماضي ليتكرر في المستقبل خاصة وان هذا الارث عاد بقوة في الحاضر من خلال الجرائم والانتهاكات التي ارتكبها تنظيم داعش الارهابي بعد عام 2014 ، لذا فالعراق مدعو الى وضع تدابير واطر عملية وواقعية تتجاوز اخطاء التطبيق الخاص بالعدالة الانتقالية بعد عام 2003 من خلال اجراءات عدة اهمها تعزيز الحكم الرشيد ، وبناء الثقة بين الاطراف المتعارضة ، وضمان التعايش بين مكونات المجتمع المختلفة ، والتعاون مع الجهات الدولية لأجل اكتساب المهارات وبناء القدرات والانخراط الفعال في الجهود الدولية المتعلقة بهذا المجال .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

1. Ahmed Shawky Banyoub, Transitional Justice, Arab Future Magazine, No. 413, November 2013.

2. Eric Stauffer and others, Deferred Justice... The Question and Social Reconstruction in Iraq, International Review of the Red Cross, No. 869.

3. Bin Al-Nasib Abdel Rahman, Restorative Justice...the Alternative to Criminal Justice, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Kheidar University of Biskra, 2013.

4. Dandan Maryam, Transitional Justice and Community Security in Post-Conflict Societies... Intersections and Repercussions, Al-Naqid Journal of Political Studies, Algeria, Volume 7, Issue 1, 2023.

5. Hassan Al-Omrani and others, Forgiveness and Reconciliation File, Believers Without Borders Foundation, 2011.

6. D. Thamer Kamel Muhammad Al-Khazraji, Modern Political Systems and Public Policies: Contemporary Studies in the Strategy of Power Management, Majdalawi Publishing House, Amman, 2004.

7. Dr. Saad Fathallah, Transitional Justice in Iraq "When the Criminal Turns into a Victim," in: Dr. Karam Khamis (editor), Transitional Justice in Arab Contexts, Arab Organization for Human Rights.

8. Safia Idri, Transitional Justice and Strengthening Social Capital in Post-Conflict Environments, Algerian Journal of Security and Development, Algeria, Volume 9, Issue 2, July 2020.

9. Naraqi idol Anderlini, peacemakers.. What is the importance of what they do, translated by Ghassan Makarem, linguistic review by Hassan Al-Khaqani, published by the Iraqi Amal Society, Baghdad, 2020

10. Dr. Rashid Amara Yas and Beh Rayyan Hamma Dzorhesht, Evaluation of transitional justice mechanisms in Iraq (a critical study), Journal of Political and Security Studies, Volume Five, First Issue, June 2023.

11. Radwan Ziadeh, Transitional Justice and National Reconciliation in the Arab World, Damascus, Damascus Center for Studies, undated. International Center for Transitional Justice, Iraqi Voices... Positions on Transitional Justice and Social Reconstruction, Periodic Report Series, University of California - Berkeley, May 2004.

12. Tony Atallah, The global experience in transitional justice: Building memory in Lebanon and justice without hatred and revenge, in (a group of authors), Practicing Unity in Diversity: Cases and applied models in communication and living together, Proceedings of professional lectures within the framework of the Master's in Islamic and

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Christian Relations 2010 -2013, Saint Joseph University - Beirut, Faculty of Religious Sciences, Institute of Islamic and Christian Studies in cooperation with the George N. Ephrem Foundation, Islamic-Christian Studies and Documents Series No. 15, Beirut 2014.

13. Dr. Hashem Saleh, There is no reconciliation before frankness, in: A group of authors, The File of Forgiveness and Justice, Tafakirun Magazine, Second Issue, Rabat, 2014.

14. Noel Calhoun, Dilemmas of Transitional Justice, Arab Research and Publishing Network, Beirut, 2014.

15. Youssef Abu Antoine, The experience of a priest in mixed towns during the wars in Lebanon, in: A group of authors, Practicing Unity in Diversity: Cases and applied models in communication and living together, Proceedings of professional lectures within the framework of the Master's in Islamic and Christian Relations 2010-2013, University of Saint Youssef - Beirut, Faculty of Religious Sciences, Institute of Islamic and Christian Studies in cooperation with the George N. Avram Foundation, Islamic-Christian Studies and Documents Series No. 15, Beirut 2014.

16. Youssef Wahba and Ghaith Aqeel (prepared), Towards restorative transitional justice in Iraq... A proposed practical guide for the path based on the participatory approach, Publications of the Iraqi Amal Society, Baghdad, September 2022.

17 .National Unity: Research published on the website https://b7oth.net/internet-money/?dlm-dpdl=18771#google_vignette

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/